

Distr.
GENERAL

A/54/681
S/1999/1264
20 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE AND RUSSIAN



مجلس الأمن السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

البنود ١٠ و ١١ و ٣٨ و ٤٩ و ٦٧ و ٧١ و ٧٥ و ٧٦ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١٦٠ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير مجلس الأمن

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن
زيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير المقترنات
الامتناع لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح
وعدم انتشار الأسلحة

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات
السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي
نزع السلاح العام الكامل
العلومة والاعتماد المتبادل

منع الجريمة والعدالة الجنائية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه نص البيان الروسي الصيني المشترك المعتمد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في أعقاب الاجتماع غير الرسمي الذي عقده في بيجين السيد ب. ن. يلتسن، رئيس الاتحاد الروسي، والسيد جيانغ تزمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية (انظر المرفق).

ونكون ممتدين لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفيهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠ و ١١ و ٣٨ و ٤٩ و ٦٧ و ٧١ و ٧٥ و ٧٦ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١٦٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تشين خواسون
السفير
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

.../..

(توقيع) سيرجي لافروف
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

110100 110100 00-21945

مرفق

الإعلان الروسي الصيني المشترك المعتمد في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩

خلال الاجتماع غير الرسمي الثاني المعقود في بيجين يومي ٩ و ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩، قام السيد ب. ن. يلتسن، رئيس الاتحاد السوفيتي، والسيد جيانغ تزمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية، بتبادل مستفيض للآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ومن ثم، اعتمد رئيسا الدولتين البيان التالي:

أولاً

يؤكد رئيسا الدولتين أهمية وحسن توقيت النتائج والتقييمات الواردة في الإعلان الروسي الصيني المشترك بشأن تحقيق تعددية الأقطاب في العالم وإقامة نظام دولي جديد، المؤرخ ٢٣ نيسان / أبريل ١٩٩٧، والبيان الروسي الصيني المشترك المؤرخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧، والبيان المشترك عن نتائج اجتماع القمة الروسي الصيني بشأن العلاقات الروسية الصينية على مشارف القرن الحادي والعشرين، والبلاغ المشترك عن نتائج اجتماع القمة الروسي الصيني المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨.

ويؤكد زعيميا الاتحاد الروسي والصين بأنهما سيلتزمان بدقة باتباع النهج المبدئية إزاء المسائل الدولية الواردة في الوثائق المذكورة أعلاه. وهما يدعوان إلى تحقيق تعددية الأقطاب في العالم في القرن الحادي والعشرين على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق، وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية بالوسائل السياسية، وإقامة علاقات منصفة بين جميع أعضاء المجتمع الدولي، وتحقيق الأمن للجميع على قدم المساواة، والاحترام المتبادل لسيادة كل دولة وللمسار الذي تختاره في تحقيق تميتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي يتسم بالعدل والإنصاف والمنفعة المتبادلة. وينادي الجانبان جميع بلدان العالم إلىبذل جهود متضادرة لإقامة هيكل ديمقراطي متوازن متعدد الأقطاب للعالم تعيش فيه مختلف الثقافات في انسجام، وتعاونا بناء، وتشري بعضها البعض، وتُكفل فيه المساواة بين جميع الدول ذات السيادة.

ثانياً

ولا محيس للجانبين من الإشارة إلى تزايد الاتجاهات غير الإيجابية في الآونة الأخيرة في مجال الأمن الدولي.

ويعتبر الجانبان أن إقامة نظام دفاع وطني مضاد للقذائف التسيارية، في انتهاء معاهدة عام ١٩٧٢ المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، من جانب إحدى الدول الموقعة على المعاهدة ستكون له آثار هدامة على الاستقرار الاستراتيجي وعلى كامل هيكل الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وسيقلل من فرص تحقيق مزيد من التقدم في هذه المجالات.

ويؤكد الجانبان أنهما يعتبران من غير المقبول القيام بأي محاولة لانتهاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، ويشددان على أن المعاهدة كانت وينبغي أن تبقى الداعمة الأساسية للاستقرار الاستراتيجي. ويرى الجانبان أنه ينبغي تنفيذ معاهدة عام ١٩٧٢ تنفيذاً دقيقاً وكمالاً. وفي هذا الصدد، يلاحظ الجانبان على وجه الخصوص أهمية قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩، والمعنون "المحافظة على المعاهدة المتعلقة بالمنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها"، الذي شارك في تقديمها الاتحاد الروسي وبيلاروس والصين.

ويشير الجانبان إلى أن قيام بلدان معينة بوضع خطط لإقامة نظام دفاع إقليمي مضاد للقذائف التسيارية من شأنه أن يؤدي إلى تقويض السلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويفيد الجانب الروسي موقف الجانب الصيني ومفاده أن قيام أي حكومة، أيا كانت، بضم مقاطعة تايوان الصينية إلى هذه الخطط بأي شكل من الأشكال هو أمر غير مقبول.

ويعرب الجانبان عن أسفهما البالغ إزاء رفض الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويؤكد الجانبان اشتراكهما في مواقف متطابقة أو متماثلة بشأن عدد من المسائل الرئيسية، وهذا شرط أساسي لا بد منه لبذل جهود مشتركة ومنسقة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. وتشمل هذه المسائل الرئيسية منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي أو باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ووضع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وصياغة جدول أعمال لمؤتمر نزع السلاح.

ويعرب الجانب الصيني عن تفهمه لموقف الجانب الروسي فيما يتعلق بإجراء تخفيض آخر للأسلحة الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

ويرى الجانبان أن الدول التي تتسبب في انهيار الاتفاقيات الأساسية في مجال نزع السلاح تتحمل كامل المسؤولية عن عواقب أي تقويض للاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. ويتمسك الجانبان بوجود

حاجة متزايدة، في الوقت الحاضر، إلى التنسيق الوثيق للإجراءات المتخذة في مجال صون الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

ثالثا

ويلاحظ الجابان تزايد ظهور بعض الاتجاهات المعاكسة في العلاقات الدولية. وتشمل هذه الاتجاهات السعي إلى فرض هيكل عالمي وحيد القطب ونظام وحيد للثقافة والقيم والأيديولوجيا على المجتمع الدولي؛ ومحاولات إضعاف دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها؛ والسعى إلى إيجاد مبررات للتفسيرات أو التنجيحات غير المسؤولة للمضمون والمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وتعزيز وتوسيع نطاق التكتلات العسكرية؛ والاستعاضة عن القانون الدولي بأساليب ضغط وحتى باللجوء إلى استعمال القوة العسكرية؛ واللجوء إلى المفهوم الداعي إلى أسبقية حقوق الإنسان على السيادة؛ والتذرع بنظريات "التدخل الإنساني" من أجل انتهاك الحقوق السيادية للدول المستقلة.

ويعرب الجابان عن استعدادهما، بالاشتراك مع بلدان أخرى، للوقوف في وجه مثل هذه الاتجاهات التي تحول دون إقامة هيكل منصف ومتعدد الأقطاب للعلاقات الدولية.

رابعا

ويشدد الجابان على أن تثبيت الدور القيادي للأمم المتحدة في الشؤون العالمية هو من الأولويات الرئيسية لجهود السياسة الخارجية للاتحاد الروسي والصين.

والجانبان على اتفاق بأن الإصلاح الرشيد والمنفذ بدقة للمنظمة سوف يساعد على تعزيز نفوذها ودورها. وفي نفس الوقت، يعرب الجانبان عن اقتناعهما بأن مركز مجلس الأمن ودوره، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، لا ينبغي، في أي ظرف من الظروف، التشكيك فيما أو إضعافهما. ويعلن الجانبان مرة أخرى أن الإبقاء بلا تغيير على السلطات التي خولت للأعضاء الحاليين الدائمة العضوية في مجلس الأمن بموجب الميثاق أمر أساسي للحفاظ على فعالية الأمم المتحدة واستقرارها.

خامسا

ويعلق الاتحاد الروسي والصين أهمية بالغة على قبولهما في عضوية منظمة التجارة العالمية في ظروف تتيح لهما شغل المكانة المنصفة واللائقة بهما في نظام التجارة العالمية، بما سيتماشى مع مصالح جميع الأعضاء في تلك المنظمة. ولقد وصلت المفاوضات بشأن قبول الاتحاد الروسي والصين في منظمة

التجارة العالمية مرحلة حاسمة. ويرى الجابان أن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون عالمية الطابع وأنه ينبغي، فيما يتعلق بشروط قبول الأعضاء الجدد، المحافظة على توازن بين الحقوق والواجبات، وأن يراعى أيضاً مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان.

سادساً

ويؤكد الجابان على أن الإرهاب الدولي، والتطرف الديني، والنزاعات القومية الانفصالية، بجميع أشكالها، فضلاً عن الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية (مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المتفجرة، والجرائم الاقتصادية) قد أصبحت تشكل الآن تهديداً خطيراً لأمن الدول ذات السيادة وللسلم والأمن الدوليين.

ويؤكد الجابان من جديد تصميمهما على اتخاذ خطوات عملية منسقة لمكافحة تلك الظواهر على الصعيدين الثنائي والمتحدد الأطراف.

سابعاً

يعرب الاتحاد الروسي والصين عن ارتياحهما للسرعة التي يتحقق فيها تنفيذ إعلان بيشكك، الذي اعتمدته رؤساء الدول الأعضاء في "مجموعة شنغهاي" (الاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان) في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ (A/54/314-S/1999/942)، المرفق). ويشكل اجتماع كبار المسؤولين عن إضافة القوانين للدول الخمس، المعقود في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، خطوة عملية هامة في ذلك الاتجاه. ويعتبر الجابان أن اجتماع وزراء الدفاع للبلدان الخمسة المؤلفة لمجموعة شنغهاي المزعمع عقده في عام ٢٠٠٠ سيشكل خطوة هامة في مجال تنفيذ الاتفاقيات التي توصل إليها رؤساء الدول الخمس.

ويعتبر الجابان أنه آن الأوان لبدء العمليات التحضيرية لاجتماع وزراء خارجية الدول الخمس.

ويؤيد الجابان فكرة إجراء مشاورات بين خبراء الدول الخمس بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف (بما في ذلك التعاون في مجال النقل، واستخراج النفط والغاز ونقلهما). ويمكن أن تصبح هذه المحادثات جزءاً هاماً لا يتجرأ من العمليات التحضيرية لاجتماع رؤساء دول الاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان.

ثامنا

ويشدد الجانبان على ضرورة إيجاد حل لمسألة العراق في أقرب وقت ممكن وبالوسائل السلمية فحسب مع الامتثال بدقة لقواعد القانون الدولي، وبمراقبة الدور المركزي لمجلس الأمن، وبالاستناد إلى القرارات التي اتخذها. وينبغي أن يواكب استئناف تعاون العراق مع الأمم المتحدة رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على ذلك البلد.

تاسعا

وأعرب الجانبان عن قلقهما العميق إزاء تطور الحالة في كوسوفو وما حولها، وتصاعد التوتر فيما بين المجموعات الإثنية في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بمستوى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يدعو إلى الارتياح، والاتجاه المتنامي إلى فصل كوسوفو عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويحث الاتحاد الروسي والصين، بوصفيهما عضوين دائمي العضوية في مجلس الأمن، جميع الأطراف المعنية على كفالة التنفيذ التام وغير المشروط لجميع أحكام القرار رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والاحترام الكامل لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، والتقييد بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً تقيداً شاملـاً ومتواصلاً، واحترام الحقوق المنشورة لجميع القوميات في منطقة كوسوفو.

عاشرًا

ويؤكد الجانبان من جديد تأييد كل منهما لصون الوحدة القومية والسيادة والسلامة الإقليمية للجانب الآخر.

ويعيد الجانب الروسي، في سياق تأييده لقضية إعادة توحيد الصين الهامة، تأكيد موقفه بشأن مسألة تايوان الوارد في وثائق مشتركة سابقة اعتمدها الجانبان، ويعلن عن عدم قبوله لما جرى تأكيده بأن العلاقات بين الطرفين الواقعين على الجهتين المتقابلتين لمضيق تايوان هي "علاقات بين دولتين". وأعرب الجانب الصيني عن ارتياحه لموقف الجانب الروسي المذكور أعلاه.

وأعلن الجانب الصيني مرة أخرى أن مشكلة الشيشان هي مسألة داخلية تماماً في الاتحاد الروسي. ويؤيد الجانب الصيني الإجراءات التي اتخذتها حكومة الاتحاد الروسي لمكافحة الإرهاب والقوى الانفصالية. وأعرب الجانب الروسي عن ارتياحه لموقف الجانب الصيني المذكور أعلاه.

* * *

إن الاتحاد الروسي والصين، في سياق سعيهما إلى تحقيق هدفهما في التوصل إلى شراكة استراتيجية قائمة على الإنصاف والثقة، واستناداً إلى تلاقي أو تماثل مواقفهما سواء بشأن المسائل المبدئية المتصلة بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ديمقراطي ومنصف، وبشأن مشاكل دولية راهنة محددة، سيعززان تعاونهما في تلك الاتجاهات. وتعاون الجانبين في الشؤون الدولية ليس موجهاً ضد بلدان ثالثة، بل إنه يهدف إلى حماية مصالحهما القومية الأساسية، وإلى تعزيز السلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي كافة أرجاء العالم.

— — — —